الأمم المتحدة

A/74/L.57

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 April 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند 123 من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، بالاو، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، تايلند، تونس، جزر القمر، جيبوتي، سري لانكا، سنغافورة، السودان، سيشيل، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غينيا الاستوائية، كندا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، اليمن: مشروع قرار

توحيد الجهود العالمية في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19

إن الجمعية العامة،

إذ تعرب عن بالغ قلقها وعميق حزنها تجاه الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة مرض كوفيد-19 المستجد وما ألحقه بالمجتمع الدولي من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية وخيمة لم يسبق لها مثيل،

وإذ تعترف بأن جائحة كوفيد-19 غير المسبوقة هي تذكير قوي لنا بترابطنا وبمواطن ضعفنا، حيث إن الفيروس يتخطى كل الحدود، وبأن مكافحة الجائحة تتطلب إجراءات عالمية شاملة واسعة النطاق تصدر عن روح التضامن وتتسم بالشفافية والقوة وتقوم على الدليل العلمي،

وإذ تلاحظ أهمية تسخير جميع أدوات السياسة العامة المتاحة لحماية الاقتصاد العالمي والأسواق المالية والتجارة وسلاسل الإمداد العالمية بغية التقليل من حدة الضرر الاقتصادي الناجم عن الجائحة واستعادة النمو العالمي والحفاظ على استقرار الأسواق،

وإذ تسلم بالدور الأساسي للأمم المتحدة باعتبارها الهيئة التي تستطيع أن توحد بالفعل الإجراءات العالمية المتخذة في سبيل الحد من انتشار كوفيد-19 واحتوائه، وأن تعالج الروابط الحاسمة بين الصحة والتجارة والمالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تسلم بأن المرض سيؤثر سلبا على المساعي المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

وإذ تنوه بالجهد الجبار الذي بذله الناس في جميع أنحاء العالم لامتثال التدابير التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية والسلطات الوطنية بغية الحد من انتشار الجائحة ومكافحته،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعرب عن بالغ القلق من المخاطر الجسيمة التي يواجهها جميع البلدان، ولا سيما النامية منها والأقل نموا، وخصوصا البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث قد تكون النظم الصحية والاقتصادات أقل قدرة على مجابهة التحدي، وكذا المخاطر الخاصة التي يواجهها اللاجئون والنازحون،

وإذ تثني على تجديد الأمم المتحدة التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] في موعدها وتصميمها على قيادة جهود الانتعاش الشامل والمستدام،

وإذ تؤكد الضرورة الملحة لاتخاذ مبادرات، على أساس طوعي، تركز على الوقاية من أخطار الجوائح المستجدة ووضع إجراءات عالمية للحماية الفعالة من تفشي الأمراض المعدية الفتاكة في حال نشوء مثل هذه الأخطار،

وإذ ترحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام، وتحيط بالمبادرات التي اتخذها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وتعترف بدور منظمة الصحة العالمية،

وإذ ترحب بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة، المعقود بنيويورك في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وتؤكد من جديد إعلانه السياسي المعنون "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معا لبناء عالم أكثر صحة"[2] كوسيلة لتعزيز النظم الصحية، وإذ تشير أيضا إلى قرارها 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020 المعنون "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)"،

وإذ تعرب عن عميق امتنانها لجميع العاملين الصحيين في الصفوف الأمامية في ظل استمرار جهود مكافحة الجائحة، وإذ تؤكد أهمية مدّهم بما يلزم من حماية ودعم،

وإذ ترحب بالوثيقة الختامية للقمة الاستثنائية الافتراضية التي عقدتها مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية، رئيسة المجموعة لعام 2020، في 26 آذار/مارس 2020، وبالدعوة الواردة فيها إلى اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة لمكافحة هذه الأزمة الصحية العالمية،

1 - ***تدعو*** إلى تكثيف التعاون الدولي والجهود المتعددة الأطراف في مجال التصدي للأمراض المتفشية، بوسائل تشمل تبادل المعلومات الدقيقة والشفافة في الوقت المناسب؛ وتبادل البيانات الوبائية والسريرية؛ وتبادل المواد اللازمة للبحث والتطوير، وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (اللوائح الصحية الدولية 2005) وما يتصل بها من إرشادات[3]؛

2 - ***تؤكد*** ضرورة تعاون منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية المعنية بغية التصدي في الوقت المناسب ودون تمييز للآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والمالية السلبية الناجمة عن كوفيد-19؛

3 - ***تؤكد أيضا*** ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان، وتشدد كذلك على أنه لا يوجد مجال لأي شكل من أشكال التمييز أو العنصرية أو كراهية الأجانب في جهود التصدي للجائحة ؛

(1) القرار 1/70.

(2) القرار 2/74.

(3) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

4 - ***تشدد*** على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة في الأجل القصير لتكثيف الجهود العالمية من أجل مكافحة الأزمات والجوائح الصحية العالمية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، بسبل تشمل الخطوات التالية:

(أ) سرعة تسليم الإمدادات الطبية، وبخاصة أدوات التشخيص ووسائل العلاج والأدوية واللقاحات؛

(ب) زيادة التمويل المخصص لأنشطة البحث والتطوير لإيجاد اللقاحات والأدوية، والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية، وتعزيز التعاون الدولي العلمي؛

(ج) توسيع القدرة الصناعية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الإمدادات الطبية، وضمان إتاحتها على نطاق واسع، بأسعار في المتناول، وعلى أساس عادل، وحيث تشتد الحاجة إليها وبأسرع وقت ممكن؛

(د) العمل مع المنظمات الدولية الناشطة في الصفوف الأمامية، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية لتوفير خطط مالية قوية ومتماسكة ومنسقة وسريعة لتعزيز شبكات الأمان المالي العالمية؛

5 - ***تعيد تأكيد*** ضرورة دعم الاقتصادات وحماية العمال والأعمال التجارية، ولا سيما المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاعات الأكثر تضررا، وحماية الفئات الضعيفة بتوفير حماية اجتماعية كافية، وترحب، في هذا السياق، ببيان قادة مجموعة العشرين المتعلق بضخ 5 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ضمن إطار السياسات المالية المحددة الأهداف والتدابير الاقتصادية وخطط الضمان اللازمة لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية للجائحة؛

6 - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية والجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى إعطاء أولوية قصوى للناس، ولا سيما منهم المسنون والنساء والفتيات والنازحون واللاجئون وذوو الإعاقة، وللمناطق الأكثر ضعفا، وبخاصة البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بغية التخفيف من أي آثار سلبية تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتلقي الضوء على ضرورة التصدي لمخاطر أوجه الضعف المتعلقة بالديون في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية وكذا البلدان المتوسطة الدخل، بسبب الجائحة؛

7 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء إلى تعزيز التنسيق بشأن قضايا الصحة العامة والتدابير المالية، فضلا عن التعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة هذه الجائحة ومكافحتها؛

8 - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء الاعتبار اللازم لمسألة مجابهة الأخطار العالمية المرتبطة بالأوبئة والقضاء عليها عن طريق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1].

9 - ***تحث*** الدول الأعضاء على أن تشرع، باقتران مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، وهي تعمل في إطار ولاياتها القائمة، في التأهب للجوائح والتصدي لها والتخطيط للتعافي منها على نحو مستدام، آخذة بعين الاعتبار تعزيز قدرات مؤسسات القطاع الصحي في البلدان النامية؛

10 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقوم بتعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم ما يتخذ على الصعيد العالمي من إجراءات لتحقيق الانتعاش المستدام، بما في ذلك من خلال عمل المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما في أكثر البلدان ضعفاً؛

11 - ***تقرر*** إبقاء المسألة قيد نظرها، وتطلب إلى الأمين العام أن ينسق مختلف المبادرات المتخذة بهذا الشأن ويتابعها، ويقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في الوقت المناسب.